عموميتها وافقت على توزيع 5٪ نقداً وإلغاء توزيع المنحة لتعزيز المركز المالي للشركة

«أسمنت الكويت»: تطبيق التعرفة الجمركية على واردات الأسمنت يعزز الإيرادات

طارق عرابي

أعرب نائب الرئيس التنفيذي في شركة اسمنت الكويت مشعل عبدالمحسن الراشد، عن أمله في أن يتم تطبيق التعرفة الجمركية النهائية لمكافحة الإغراق على واردات دول الخليج من منتج اسمنت مائي بكافة أنواعه بما فيه الكلنكر، والذي أصبح قرارا نافذا وملزما بالنسبة لكل دول مجلس التعاون، بموجب الكتاب الصادر عن مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بتاريخ 20 يونيو 2020، والقاضي بتطبيق رسوم تعرفية تقدر بـ 67,5٪ على واردات الاسمنت.

وقال الراشد في تصريحاته أمام الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والتي عقدت صباح أمس بنسبة حضور 92٪، إن القرار الجديد أصبح قرارا نهائيا ونافذا، حيث من المتوقع أن يدر أموالا تقدر بملايين الدنانير على خزينة الدولة في الوقت الحالي الذي تعتبر فيه البلاد في أمس الحاجة لمثل هذه الاموال.

راشد الراشد مترئساً عمومية شركة اسمنت الكويت أمس (ريليش كومار)

■ الراشد: الشركة لاحظت دخول كميات كبيرة من الأسمنت والكلنكر الإيراني بأسعار غير منطقية

■ أكثر من 19 شركة خليجية صناعية منتجة للأسمنت والكلنكر أيدت قرار الرسوم على الأسمنت

مكافحة الإغراق

وأشار إلى ان هناك 6 سفن تنتظر في عرض البحر أمام ميناء الشعيبة تحمل على ظهرها نحو 190 ألف طن من الكلنكر الايراني، بقيمة إجمالية تقدر بـ 5,5 ملايين دولار، وأن تطبيق الرسوم الجديدة على هذه السفن سيدر دخلا لخزينة الدولة يقدر بـ 3,5 ملايين دولار، مستغربا في الوقت ذاته عن المسؤول عن وصول هذه الكمية من الكلنكر الايراني على الرغم من وجود أزمة كورونا وتوقف الاعمال والمشاريع في الكويت منذ بداية العام الحالي.

واضاف الراشد أن شركة أسمنت الكويت لاحظت منذ سنوات دخول كميات كبيرة من الاسمنت والكلنكر الايراني بأسعار مغرقة وغير منطقية اقتصاديا، مبينا أنه وطبقا لاتفاق مكافحة الاغراق بمنظمة التجارة العالمية، وكذلك القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنه يجوز للصناعة الخليجية تقديم شكوى مباشرة إلى سلطة التحقيق وهو مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية في الرياض.

تدهور سوق الأسمنت

وتابع قائلا: «تقدمت الشركة بكتاب إلى الهيئة العامة للصناعة بتاريخ 2018/4/5، أوضحت فيه واقعة الإغراق الذي أدى إلى تدهور سوق الأسمنت الكويتي والخليجي، حيث باتت الصناعة الخليجية تعمل بأقل من 50٪ من طاقتها الإجمالية، وعليه قامت الهيئة العامة للصناعة بتقديم الشكوى الرسمية إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون بطلب إجراءات التحقيق بواقعة الإغراق، حيث تم الحصول على تأييد ومشاركة أكثر من 19 شركة خليجية صناعية منتجة للاسمنت والكلنكر وهي: اسمنت المدينة، اسمنت إلترا تيك، شركة أركان، شركة بيناني، اسمنت الوطنية، مصنع الشارقة، اسمنت عمان، شركة ستار للاسمنت، اسمنت الرياض، اسمنت السعودية، اسمنت الشرقية، اسمنت تبوك، اسمنت اليمامة، اسمنت حائل، اسمنت الاتحاد، اسمنت الخليج، اسمنت الفجيرة، وشركة لافارج، اسمنت الكويت. وتم عمل زيارات ميدانية لتلك الشركات للتحقق من مصداقية المعلومات وبناء على ذلك صدر التقرير الأولي لتحقيق مكافحة الإغراق بتاريخ 2019/12/31».

«كورونا» والأسمنت

وفي الإطار ذاته، وعلى صعيد تأثير جائحة فيروس كورونا على قطاع الاسمنت في الكويت، أكد الراشد أن القطاع تأثر بشدة بسبب تداعيات كورونا، لكن ذلك لم يمنع الشركة عن استمرار انتاجها رغم تداعيات الأزمة، وذلك بعد تطبيق الاجراءات الاحترازية للتخفيف من الوضع الصعب، عن طريق تخفيض العمال وتخفيض الإنتاج والمصاريف والثابتة والرواتب، لكنه استدرك قائلا ان وضع الشركة المالي متين والسيولة جيدة ومتوافرة وليس هناك أي مشاكل في الوقت الحالي.

وفي رده على سؤال لـ «الأنباء» حول تأثير توقف المشاريع الحكومية على قطاع الاسمنت، أكد الراشد أن هذا الامر سيكون له تأثير مباشر على القطاع، لكنه أعرب عن أمله أن يكون هناك دعم من الحكومة عن طريق الاستمرار في طرح المشاريع وليس بالضرورة عن طريق الدعم المادي.

ركود المقاولات

من جانبه، أشار رئيس مجلس إدارة الشركة راشد عبدالعزيز الراشد إلى أن الشركة واصلت جهودها الحثيثة للمحافظة على حجم مبيعاتها من الاسمنت البورتلاندي العادي والمقاوم الكبريتي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق عوائد جيدة من نشاطها الصناعي هذا العام بسبب سياسة الإغراق التي اتبعتها بعض الدول تجاه السوق الكويتي.

واوضح أنه بالإضافة إلى الإغراق، فإن السوق الكويتي عانى من حالة ركود نتيجة النقص في المشاريع التنموية الحكومية والخاصة وتوقف عدد من المشاريع الإسكانية الجديدة والتأخر في تنفيذ بعض المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية، مما كان له الأثر الواضح في انخفاض القيمة الكلية لمجمل البيع مقارنة بالعام الماضي.

وناشد الراشد القائمين على الصناعة من الجهات الحكومية العمل على اتخاذ الإجراءات التي تحد من المشكلات التي تواجه الصناعة الوطنية عبر اتخاذ اجراءات تكافح الإغراق وتعطي الصناعة الوطنية الأفضلية في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.

الجمعية العمومية

وكانت عمومية «اسمنت الكويت» قد وافقت على جميع بنود جدول الاعمال بما فيها توزيع أرباح نقدية بواقع 5٪ نقدا على المساهمين عن نتائج السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، فيما ألغت قرار توزيع اسهم المنحة المجانية التي كانت مقررة بـ 5٪ كإجراء احترازي بسبب ظروف جائحة فيروس كورونا الحالي، وبهدف تقوية المركز المالي للشركة خلال المرحلة القادمة.

كما أقرت العمومية بند إصدار سندات بالدينار الكويتي واستقطاع نسبة 10٪ احتياطي إجباري، بالإضافة إلى عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم بمجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

الحرص على إجراءات التباعد بين الحضور خلال «العمومية»

المجموعة تتطلع نحو مركز ريادي في صناعة المال والاستثمار في الكويت والمنطقة

المنيع: «أرزان» تواصل أعمالها بأحدث الطرق والحلول التكنولوجية

فواز المنيع

المجموعة سباقة في تقديم الخدمات والحلول المالية المتنوعة رغم ظروف جائحة «كورونا»

قال مسؤول التسويق والعلاقات العامة لدى مجموعة أرزان المالية فواز المنيع إن المجموعة واصلت نجاحاتها ومحافظتها على مركزها الريادي في السوق من خلال العمل في الإستراتيجيات والخطط الموضوعة والتي تهدف بشكل أساسي إلى حماية ثروة عملائها ومساهميها وتلبية كل احتياجاتهم في جميع خدماتها والحلول المالية المقدمة.

وأضاف المنيع ان مجموعة نجحت بابتكار طرق حديثة واستغلال الحلول التكنولوجية لضمان استمرار العمل منذ بداية جائحة كورونا وحتى هذه اللحظة.

وأكد أن المجموعة تتبع كل الإجراءات الوقائية والتعليمات الصحية المتبعة من قبل وزارة الصحة ومنظمات الصحة العالمية والجهات الحكومية المعنية في الكويت، وذلك لضمان صحة وسلامة الموظفين والعملاء والأطراف ذات الصلة. وأوضح ان «أرزان» قامت بكامل أعمالها عن بعد باستخدام أحدث الوسائل والطرق التكنولوجية، وذلك بالتنسيق بين الإدارات التنفيذية منذ بداية «كورونا» في الربع الأول من 2020 لضمان سير العمل بالشكل المطلوب وتوفير كل الخدمات للعملاء وتقديم الحلول المالية اللازمة.

وذكر المنيع أن المجموعة قد انتهت من الجمعية العمومية عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2019 والتي كانت بمنزلة إنجاز تاريخي في إجراءات انعقاد الجمعيات العمومية في قطاع الاستثمار الكويتي والقطاعات الأخرى، حيث تعتبر أول شركة تعقد جمعيتها العمومية إلكترونيا كـ E_AGM عبر Online في الكويت، وهذا الإنجاز يؤكد اهتمام المجموعة باستخدام أحدث الطرق والسبل المتطورة في إنجاز أعمالها والتطلع نحو مركز ريادي في مجال صناعة المال والاستثمار في الكويت والمنطقة.

ولفت إلى أن إدارة التسويق والعلاقات العامة قامت بالعمل على إبراز العلامة التجارية للمجموعة والحفاظ على صورتها وكيانها على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك عن طريق المواقع الإلكترونية للمجموعة وبرامج التواصل الاجتماعي واللقاءات الصحافية والحضور الإعلامي والمشاركات في خدمة المجتمع ومسؤولياته، مؤكدا ان التسويق والعلاقات العامة من العوامل الرئيسية التي ساهمت في التوسع الناجح لمجموعة أرزان المالية وزيادة حجم أعمالها وتعزيز مركزها في المجتمع وفي أذهان عملائها.

وقال إن مجموعة أرزان المالية تتمتع بالحضور الإعلامي البارز والمشاركة الاجتماعية اللافتة، واهتمامها بدعم المسؤوليات الاجتماعية، حيث كانت مساهمتها فعالة مع عدد كبير من الجمعيات الخيرية وقامت بتخصيص 1٪ من أرباح الشركة لدعم عدد من المشاريع، وهذا يؤكد حرصنا على المسؤوليات الاجتماعية خلال 2019.

وختم المنيع تصريحه بالقول: نتمنى من الله أن تزول الغمة الحالية عن الكويت وعن العالم أجمع، وتعود العجلة الاقتصادية بالدوران بالشكل الذي نطمح إليه، ونتخطى هذه الفترة العصيبة، ودوام الصحة والسلامة للجميع.

الاستثمار في الطاقة الخضراء يعزز التحفيز الاقتصادي

محمود عيسى

توقع تحليل صادر عن فيتش سوليوشينز أن تلعب البنية التحتية للطاقة الخضراء دورا بارزا في عملية التحفيز الاقتصادي التي تنشرها الحكومات حول العالم في المدى المتوسط، مع أن هذا الاستثمار سيقتصر إلى حد كبير على الأسواق الداعمة بالفعل لهذه الجهود، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، فيما سيبقى هذا الدعم الجوهري غائبا إلى حد كبير عن سياسات الإدارة الأميركية الحالية برغم بعض الدعم الذي سيتمثل في الجهود المبذولة على مستوى الولايات للمستثمرين كما هو الحال في قطاع مصادر الطاقة المتجددة.

وقال التحليل ان تباينا واسعا سيسود بين الأسواق المتقدمة والنامية فيما يتعلق بالبنية التحتية الخضراء، وليس مرجحا أن يؤدي التحفيز الاقتصادي في الأسواق النامية إلى تعزيز الاحتمالات على المدى القريب لهذه المجالات من الاستثمار، ولكن الأسواق الرئيسية في أميركا اللاتينية ستواصل جهودها الحالية لتطوير قدرتها على مصادر الطاقة المتجددة على المدى الطويل، مع أننا لا نتوقع حوافز جديدة لمصادر الطاقة المتجددة في هذه الأسواق.

ومع التزام عدد كبير من الحكومات بالفعل بخفض الانبعاثات الكربونية الى الصفر بحلول 2050، فإن تلك الحكومات ستحرص على برامجها للتحفيز الاقتصادي قصير المدى لتحقيق الهدف الطموح على المدى البعيد، وهو ما يسرع جهودها في نهاية المطاف نحو إزالة الكربون.

«إرنست آند يونغ»: 54٪ من المديرين التنفيذيين يخططون لمتابعة أنشطة الاندماج والاستحواذ بقوة خلال 12 شهراً مقبلة

«كورونا» وانخفاض «النفط» يسرعان وتيرة الاندماجات بالشرق الأوسط

محمود عيسى

قالت شركة «إرنست آند يونغ» انه مع بدء جهود التحول فعليا قبل أزمة كورونا، اصبح المسؤولون التنفيذيون بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتوقعون أن تساعدهم مساعي الاندماج والاستحواذ على تسريع عمليات التغيير.

وقد أدى الوباء الى تقييد حركة مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم وأثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، ووصل في وقت لاحق إلى منطقة «مينا»، ونتيجة لذلك كان التفاعل أبطأ في نتائج أحدث مقياس للثقة العالمية الذي أجرته «إرنست آند يونغ» مؤخرا.

عدم اليقين

وتظهر نتائج الاستطلاع الصادرة عن المسؤولين التنفيذيين في منطقة مينا خلال الفترة بين 4 فبراير و26 مارس 2020 حالة من عدم اليقين والحذر، بالإضافة الى بعض التفاؤل الحذر حتى في مواجهة الضربة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط والوباء.

فعلى سبيل المثال، ومع أن ثلاثة أرباع المشاركين (77٪) توقعوا أن يكون للوباء تأثير شديد على الاقتصاد العالمي، فإن الربع (25٪) فقط يعتقدون أن التأثير سيكون كبيرا على المستوى المحلي، ولكنهم يقرون بأن التأثير سيختلف حسب المنطقة والقطاع.

ففي الإمارات والسعودية كان المشاركون أكثر تشاؤما بشأن التأثير، إذ توقع 88٪ و85٪ على التوالي أن يتأثر الاقتصاد العالمي بشدة، في حين أن ثلث أو أكثر (35٪ و32٪ على التوالي) يتوقعون تأثيرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد المحلي.

أما في مصر فقد توقع خمس المشاركين فقط أن يكون للوباء تأثير شديد محليا، بينما يتوقع الثلث أنه لن يكون له أي تأثير على الإطلاق. وبشكل عام اجمع نصف المشاركين في منطقة مينا على أن تأثير الوباء سيكون طفيفا على الربحية والهوامش بوجه عام.

أما حسب القطاعات فقد تأثر قطاع الطيران بشدة إقليميا وعالميا، فيما تعطلت سلاسل التوريد والإنتاج العالمية، وأجمع المشاركون على أن قطاع السيارات والنقل سيكون الأكثر تأثرا سلبا بالأزمة الحالية بالإضافة الى تضرر السياحة.

وبالنسبة لمنطقة تعتمد على الاستيراد، يعد تعزيز سلاسل التوريد أمرا ضروريا، حيث تعتمد اقتصادات منطقة مينا على الواردات من الاحتياجات الأساسية اليومية، مما يجعلها عرضة لمخاطر التوريد.

وفي ضوء هذه الأزمة، تدرس حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الخيارات لخلق بيئة تمكن الصناعات المحلية ان تزدهر، مثل بناء سلاسل التوريد المحلية أو الإقليمية، وإنشاء سلاسل التوريد المتصلة بالشبكة الرقمية والتي تعتمد على البيانات ويمكنها التفاعل مع الأحداث وإجراء تغييرات في الوقت الحقيقي. تستخدم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أيضا التدخلات السياسية لدعم نمو الصناعة المحلية.

وبرغم تباطؤ نشاطات الاستحواذ والاندماج على المدى القصير، إلا أن الشهية لاتزال سليمة برغم تراجع المعدلات الى أقل مما كانت عليه النصف الأول من 2019، إلا أن 62٪ من المديرين التنفيذيين في منطقة مينا مازالوا متفائلين بتحسن سوق عمليات الاندماج والاستحواذ العالمية في الأشهر الاثني عشر المقبلة محليا، فإن المديرين التنفيذيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متفائلون بنفس القدر.

وبلغ إجمالي حجم الصفقات في الربع الأول من 2020 في منطقة مينا 109 صفقات، وهو أقل بقليل من 115 صفقة في الربع الأول من 2019، ومع ذلك فقد شهدت منطقة مينا خلافا للسنوات السابقة استثمارات رأسمال كبيرة في هذا المجال.

وعلى المدى القريب، يتوقع المسؤولون التنفيذيون تباطؤا في نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ التقليدية فيما تركز الشركات جهودها على تعزيز السيولة وفعالية التكلفة وزيادة الأسهم.

ومع ذلك يتوقع ان يسرع ثنائي وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط وتيرة عمليات الاندماج عبر القطاعات والعمليات غير الأساسية التي تملكها العائلات التجارية، وتتم مراقبة تطورات أسعار النفط عن كثب من أجل فهم أفضل لقدرة الحكومات الخليجية على الإنفاق أثناء فترة الوباء لتحفيز الاقتصاد.

وفي جميع أنحاء منطقة مينا، يقول 54٪ من المديرين التنفيذيين إنهم يخططون لمتابعة الاندماج والاستحواذ بنشاط في الأشهر الاثني عشر المقبلة، وهي نسبة اقل مما كانت عليه قبل ستة أشهر فقط.

ففي الإمارات يتطلع 56٪ إلى عقد صفقات في العام المقبل، مقابل 45٪ في أكتوبر 2019، خلافا للسعودية التي انخفضت خطط المشاركين منها في الاستطلاع من 63٪ قبل ستة أشهر إلى 57٪ في هذا الاستطلاع. وفي مصر يتوقع 49٪ أن يكونوا نشطين في سوق عمليات الاندماج والشراء، حيث لاتزال الخطط أعلى من المتوسط طويل الأجل البالغ 39٪.